

إهداء..

إلى وِجَارِكُ حِكِّيِقِ

زوجاً خلقتَ من نفسي، وروحاً سكنتُ إليها، حُباً ومودَّةً ورحمة...
ثمَّ رَحَلْتُ قَبْلَ أَنْ نَطْوِي مَعَا الصَّفْحَةَ الأَخِيرَةَ!

تأمل...!!

قال الفضيل بن عياض:

إذا قيل لك هل تخاف الله؟

أسكت!

فإنك إن قلت "نعم" كذبت، وإن قلت "لا" كفرت!!

فتأمل...!!

أنا لا أدعو
إلى غير الصراطِ المستقيمِ
نا لا أهجو
سوى كل عُنلٍ وزنيمِ
وأنا أرفضُ أنْ
نُصبحَ أرضُ الله غابةً
وأرى فيها العصابة
تتمطى وسط جنات النعيمِ
وضعافُ الخلق في قعر الجحيمِ
هكذا أبدعُ فنِّي
غيرَ أني
كلما أطلقتُ حرفاً
أطلقَ الوالي كلابه
أء لو لم يحفظِ الله كتابه
لتولتُه الرقابة
ومَحَتْ كُلَّ كلامِ
يُغضبُ الوالي الرجيمِ
ولأمسى مُجملُ الذكر الحكيمِ
خمسُ كلماتِ
كما يسمحُ قانونُ الكتابة
هي: (قرآنٌ كريم...
صدق الله العظيم)...

أحمد مطر

oboi.kandi.com

توطئة أدخلوها بسلام آمين!

يقول المفكر الفرنسي الذائع الصيت، غوستاف لوبون (١٨٤١ - ١٩٣١) في أحد مؤلفاته الرائعة والتمتيزة: «إن رجالات الدولة الكبار في كل العصور، وفي كل البلدان بما فيها الأكثر استبداداً، قد اعتبروا الخيال الشعبي بمثابة أكبر داعم لسلطتهم، فهم لم يحاولوا أبداً أن يحكموا ضده». ثم ضرب لوبون مثلاً باستعراض حديث نابليون بونابرت في مجلس الدولة الفرنسي، عقب انتصاراته الباهرة في شتى بقاع العالم: «لم استطع إنهاء حرب الفاندي، إلا بعد أن تظاهرت بأنني كاثوليكي حقيقي. ولم استطع الاستقرار في مصر، إلا بعد أن تظاهرت بأنني مسلم تقي. وعندما تظهرت بأنني بابوي متطرف، استطعت أن أكسب ثقة الكهنة في إيطاليا. ولو أتيت لي أن أحكم شعباً من اليهود، لأعدت من جديد معبد سليمان... ومن المفارقات، إن قوماً جاءوا من بعده، لم يكتفوا بفعل الشيء نفسه في التظاهر Pretence، بل الأنكى وأمر! إنهم قاموا بتسييس الدين وتدين السياسة بصورة سافرة، أسقطت كل بواعث الحياء والقيم الأخلاقية النبيلة. ولم يكن ثمة هدف يُذكر من وراء ذلك، سوى الإمساك بتلابيب السلطة حتى لا ينازعهم فيها أحد. أي استبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير.. وهم الخاسرون!

سيُدرِكُ القراء الكرام حال الفراغ من قراءة هذا السّفر، إن هدفنا ابتداءً فضح هبة مصطنعة وقوة زائفة. ولم يتطلب الأمر شيئاً سوى هز منسأة سليمان التي يستند عليها النظام. فالمادة التي بين أيديكم تتضمّن وقائع مثيرة، وقد انطوت على وثائق خطيرة. شئنا أن تكون دليلاً دامغاً في فضح الأجندة الباطنية للدولة السلطوية التي قامت بتأسيسها العصابة الحاكمة في السودان منذ العام ١٩٨٩، أي عقب الانقلاب العسكري الذي أجهض النظام البرلماني المنتخب. وفي إطار الحثييات التي بات يعرفها القاصي والداني، كانت الغرابة سيّدة الموقف آنذاك، والتي تمثلت في أن تنظيم الجبهة الإسلامية القومية، الذي خرج الانقلاب من عباءته، كان مشاركاً في ذات النظام الموعود، وذلك ضمن منظومة ما سُمّي بـ "حكومة الوفاق الوطني" (١٩٨٧ - ١٩٨٨)، فبغض النظر عن الدوافع السياسية، فإن المشاركة المذكورة لم تعصمه أخلاقياً من تدبير الانقلاب بمكيدة لا يقوى على صنعها إلا الذين بلغوا شأواً عظيماً في المكر

والذهاء. وحتى الآن لم يستطع أي من دهاقنة التنظيم أن يأتي بتبرير، لا نقول أخلاقياً بل منطقياً، ونأمل العكس فيما ذهب إليه الدكتور حسن الترابي في ندوة أقيمت بجامعة الخرطوم يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ حيث قال: «إن الحركة الإسلامية لا تستطيع الوصول للحكم عبر الديمقراطية، لأن الاتجاه العالمي كان لا يقبل الإسلام في الحكم»، وهو التبرير الذي لم يستتف الأخرى تكراره كلما سئلوا أو لم يسألوا عن ذات الأسباب!

بالرغم من كل ذلك، لم يكن عصياً على السودانييّن المغرّمين بالحديث في شئون وشجون السياسة، أن يكتشفوا منذ الوهلة الأولى بحصافتهم الفطرية المعهودة، أن العُصبة التي جلست على سدة الحكم، اتّخذت الدين الإسلامي غطاءً لتبرير أجدتها السياسية. ليس هذا فحسب، بل جعلته وسيلة لتبرير أفعالها الإجرامية. علماً بأن التجاوزات التي ابتغوا تبريرها، ليست عن حُرمة دم البعوض، أو حكم من تبوّل واقفاً، وإنما عن فظائع بلغت حد القتل والبطش والتكليل والتعذيب وقطع الأرزاق. ولم يكن ذلك نهجاً عشوائياً، وإنما منهجاً وأسلوب حياة، أسسوا له في المسيرة القاصدة بما اصطلح على تسميته بـ"فقه الضرورة"، وهو المصطلح الذي دخل القاموس السياسي والأيدولوجي للنظام عنوةً. ولم يكن ذلك تغوّلاً على المذهب الشيعي كما يتراءى لبعض العارفين، وإنما كان استدعاءً ابتزازياً لسدنة المذهب القابعين في مدينة "قم"، وعندما تمّ لهم ما أرادوا يومذاك، أنتجت العلاقة حلقاً عقيماً، مضى وهنا على وهن، لأن الخادع والمخدوع يعلمان تماماً أنه محض خواء، لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى!

تستند مادة هذا الكتاب على ساقى العساد والاستبداد. وبالرغم من أنهما أصبحتا لا تحتاجان لدليل أو برهان، إلا أنه درءٌ لأية شبهات ودحضا لأي توجّسات، سوف نعزدهما بوثائق هامة، ومصدر الأهمية يكمن في أنها خرجت من دهايز النظام وغرّفه المغلقة. وبالطبع سوف يثور سؤال يتوخى البحث عن إجابة للكيفية التي اجتازت بها هذه الوثائق الليل والأستار حتى وصلت مرابعنا، لا سيّما، وأنها من لئّن نظام ظلّ الأمن هاجسه الأساسي، وفي سبيل هذا الهدف صرف من أجله بلايين الدولارات لدعم سلطات النظام وتثبيت أركانه. الإجابة ببساطة نقول: صحيح أن هذا النظام بنهجه الديكتاتوري البغيض استبقى أسراره في بُروج مشيدة، لكن العرب العاربة نقول في إحدى حكمها الخالدة "من مأمنه يؤتى الحذر"، وعليه يمكن القول إن هذه الوثائق وجدت طريقها إلينا وهي تنهادى تهباً وخيلاء. ولأن حاملها هو ابن سرحتها - أي العُصبة - الموصوف بالوفاء والإخلاص والتجرّد، نحسب أن ذلك يمكن أن يُعقد اجتهادات العُصبة الحاكمة، ويزيد من دوائر دهشتها إن قيض الله لها معرفته. وسواءً نجحت العُصبة في مسعاها أو أخفقت في طموحها، يمكن القول إن أهمية هذه الوثائق لا تنحصر في كونها تُعدُّ اقتحاماً جريئاً لحصون منبعّة، ولكن في مضمونها الذي سيزلزل الأرض تحت أقدامها. بل لربما عجلّ برحيل دولة الظلم وإن

طالت سلامتها. فهي بكل المقاييس تُعدُّ الأهلك ظلمة، والأسوأ عُمةً في حياة السودانيين، فلم يجنوا منها شيئاً، سوى الجهل والمرض، ونقصاً في الأنفس والثمرات!

بغضّ النظر عن رأينا الذي يحتمل الخطأ والصواب بقدر سواء، فإن المصدر المذكور من الذين قيل عنهم إنهم تربوا في عرصات الحركة الإسلامية، وتدرّجوا في مراقبها ينظر للقامة دون أن يطمح لبلوغها. وإن وصفوه بالإخلاص والوفاء فهو مثله مثل أبناء عُصبتة، يمكنه أن يُسَنف أذنانك بادّعاء التجرّد ويردّد على مسامعك أهزوجة "هي لله، لا للسلطة ولا للجاه" في الوقت الذي يكون فيه قد أنشبت فيها أظافره كالمنية. ويمكنه أن يمعن في الزُهد بقوله "لا لدنيا قد عملنا" وهو من أخذ نصيبه منها مثنى وثلاث ورباع. ولا تستعجب إن زايد عليك بالدين وزاد بالوطنية وقال لك: "نحن للدين فداء"... أما أنتم يا أعزائي القراء، فمن قبل أن تنداح عليكم أمواج الدهشة وتُغرِّقكم في لججها، ما عليكم سوى أن تستصحبوا الشعارات البراقة التي رددتها هذه العُصبة، افتراءً على الله سبحانه وتعالى، وازدراءً لعباده من السودانيين الصابرين على المكاره. أما الذي نحن بصددده، فهو الدليل الساطع والبرهان القاطع الذي يؤكد ذلك ويكشف ادّعاءات الزُهد والتدبُّن والتجرّد والوطنية، حتى ندرك بالفعل إنها محض زعيق وصريخ وذرٌّ رمادٍ في العيون!

طالما أنه لا يُضيرُ الشاة سلخها بعد ذبحها، حريّ بنا القول: إن المصدر، أو إن شئت فقل المصادر التي سرّبت لنا هذه الوثائق، بأيدي راعشة وقلوب واجفة.. "هم" من أبناء الحركة الإسلامية، بل إن شئت فقل "هو" من الذين تربوا في كنفها، وترقوا في مدارجها كما ذكرنا آنفاً. وواقع الأمر فأنا مثلك يا عزيزي القارئ، لم أعرف ليلي من ضحاي حينما طالعت تلك الوثائق للمرّة الأولى، إذ ساورتني ذات الشكوك التي ساورت سيّدنا إبراهيم من قبل، أثناء رحلته المثيرة من الكفر إلى الإيمان. ولأننا نحن معشر السودانيين معروفين بقلة الحيلة ونفاد الصبر حينما يتعلّق الأمر بصيدٍ ثمين، حسبته بادئ الأمر فرداً ولكن من خلال ركام الوثائق - كما ونوعاً - أيقنت أنه ربما ليس وحده. وأدركتُ أن ثمة عُصبة صغيرة تقف من خلفه، وقد اتخذت من قصة أبناء سيّدنا يعقوب نموذجاً في التأمُر، أقول قولِي هذا برغم نفيه الذي أردفه بقسم غموس. ولكن ربّ متوجس يذُر على مسامعنا قول الله تبارك وتعالى في محكم تنزيله: {هل في ذلك قسم لذي حجر} (سورة الفجر) وقد يتساءل مثلما تتساءل غيره خلق كثير: منذ متى بربك برّت العُصبة بقسم ذاع بين الناس أو حتى خفي سره.. بدءاً بالانقلاب على الشرعية الدستورية، ومروراً بهويته المزيفة، وانتهاءً بالقوات الأجنبية التي ناءت بكلكلها على صدر الوطن؟

سراءً هذا أو ذلك، أجد نفسي ملزماً بإيراد حوار قصير بيني وبين المصدر اندي أصح في فم المدفع، حدث ذلك بعد فترة استوثق فيها من قولِي له: إن أخلاقي المهنية تحتم عليّ ألا أفصح عن مصدرِي حتى لو وُضعت الشمس في يميني والقمَر

في شمالي. كان ذلك في بداية عهده في الاتصال والتواصل حينما وعدني مؤكداً إنه سيرتني بمعلومات تعينني في رسالتي الوطنية، على حدّ تعبيره. وعندما قلت له: لماذا؟ قال إن ذلك لسببين، الأول: إعجابه بما نكتب، والثاني "تأكدهم" من أننا نكتب دون إملاء من جهة، أي على عكس ما كانوا يظنون. ولا أدري إن كانت صيغة "الجمع" التي خرجت من بين صدغيه، هي للتأكيد أم التضخيم، أم زلة لسان اقتضاها المقال وفرضها المقام. قلتُ له، الأولى: ذلك شرفٌ لا أدعيه ولم انتظر منه مكافأة من أحد. أما الثانية، فالحمد لله الذي جعلكم تستبينون الخيط الأبيض من الأسود في خضم الاتهامات وترمون بالقول على عواهنه تخوينا وتشكيكا وتسفيها لكل من خالفكم الرأي.

ثم دارت دورة الأيام بصريرٍ لُشبه بصرير الساقية، إلى أن فاجأني بهذه "الغنيمة"، التي بين يديك يا عزيزي القارئ. وحينها، وبعد الاستيثاق الدقيق، قلتُ له: أسمح لي بأن أعيد على مسامعك قولاً ثقيلًا، بالرغم من أنني سبق وقلته من قبل. قال: تفضل. قلتُ: لماذا تعطيني هذه المعلومات التي من شأنها أن تزلزل أرضاً تقف عليها أنت وعصبتك؟ فقال لي كمن يستعجل حتفه: الأرض بك أو بسواك تزلزلت تحت أقدامنا، ولكن أعطيك لها من أجل تشهد لي يوم الموقف العظيم. قلتُ له: أيهم.. فالذي أعرفه إن هناك موقفين عظيمين، الأول في الدنيا وإن اختصَّ به أهل السودان، أما الثاني ففي الآخرة وهذا ما بشرنا به حالق أهل السودان والبشر أجمعين. فأئيم تريدي أن أشهد به يا ترى؟ قال خالطاً بين الجد والهزل: دع الآخرة حتى نصلها، واتركنا في الدنيا!

بُهِتَ الذي سَدَرَ في تخيُّلاته وسيناريوهات، ولكن بالرغم من كل ذلك، يجدرُ بك يا عزيزي القارئ أن تسألني: ما الذي دعاني لأن أشك في أن من ورائه تقف عَصبة؟ الإجابة باختصار شديد، تكشف عنها طبيعة المادة نفسها، فالرجل الذي أفني عُمرًا في دروب الحركة الإسلامية، لا أعتقد أنه ملمٌ بتقنية العصر، والتي جعلت من العالم "شاشة كمبيوتر" كما يقولون، فبعض لأذي ستقرأه لا يستطيع فعله إلا من امتلك قدرًا من الإلمام بالتقنية الحديثة... ليس هذا فحسب، بل يجدر به أن يكون ممَّن حباهم الله بعقل فذ وموهبة متميزة، تستشِف ما وراء أكمة تكنولوجيا العصر. وعليه، قطعاً لدابر هذه المتاهة، وحتى لا تُرهِق العَصبة بطلاسم تزيد من عذابها النفسي، نعيد من باب المقاربة مع لغة اليوم، ما قاله معاوية بن أبي سفيان بالأمس بتحويل يحتمه المقام: "إن لله جنوداً من تقانة!" ولكن كلنا يعلم أنه أمرٌ لن يتأتى، إلا إذا سحَّر الله لهؤلاء الجنود، عباداً اختصهم بقضاء حوائج أهل السودان، لا سيَّما وهم من صبروا في الدنيا ولم يستبقوا شيئاً يكسبون من ورائه أجراً في الآخرة!

تأسيساً على ذلك، ثمة رسالة غاية في التواضع، نوجَّهها لمن اعتقد أن التكنولوجيا دانت له وصارت طوع بنانه، وتوهم أنه ظلُّ الله في الأرض وبيده مقاليد

الكون، يُحبي ويُميت بما اسماه "الكتيبة الإستراتيجية" أو "الكتيبة الإلكترونية" أي الذين وصفهم السيد محمد المهدي مندور، نائب رئيس المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم بأنهم: «الجنود الذين يقودون عمليات الدفاع الإلكتروني» وبشّر أولئك الجنود في يوم تخرّجهم بقوله: «لن تؤتى البلاد وأعيننا ترمش»، وزاد متوعداً: «أنتم مجاهدون ولن تستطيع قوة في وجه الأرض أن تقف أمامنا»، وأضاف بغم ولغ من دماء خصومه: «من يقف أمامنا سنسحقه سحقاً وننتهي منه في هذه الأرض»، وخصّ منهم بالذكر جنوداً مجهولين سمّاهم بـ«بشباب الفيس بوك»^٢ وذلك في إشارة للموقع الإسفيري الشهير. وبعد الوعد والوعيد، لم ينس أن يُعضدّ قوله بقسم غليظ، شأنه في ذلك شأن عُصبتة الذين استهانوا بالقسم مراراً وتكراراً وهم حائثون!

لا دري ما الذي يمكن أن يقوله مندور المهدي عندما يستذكر قوله أعلاه بما اعتوره من استعلاءٍ وعنجهيةٍ واحتقارٍ لمخالفيه في الرأي والتوجه، إن قيضت الظروف له أن يطالع مؤامرات عُصبتة هذه؟! فالذين حاولوا التقليل من شأنهم هم شباب هذا الوطن، وطائفة من الوطنيين ممن ألمهم الإقصاء وأوجعهم المأل الذي لحق ببلادهم. ذلك بغض النظر عن الاختلاف الطبيعي في الآراء، فهم طائفة من المخلصين تشهد لهم فُهم ظلوا وما انفكوا يبحثون عن وسائل يهزون بها عرش الطاغوت، ولن يجرّمنهم شأن قوم عملوا على تخذيل جهودهم حتى كادوا أن يجرّدوهم من وطنيتهم. علماً بأنه إذا ما كانت المسائل تقاس بمنطق القول السائد: "لولا اختلاف السلع لبارت الأسواق"، فليكن بمنطق: "دع ألف زهرة تتفتح"، على حد تعبير الزعيم الصيني ماو تسي تونغ أحد زعماء فسطاط (الكفر) بحسب مصطلحات العصبة، لاسيّما وقد أصبحوا حلفاء لورنته في السراء والضراء! فالطبيعي أن توفر الدولة المناخ الذي يحفز على تلافح الأفكار وتمازج الآراء وصولاً لهدف نبيل يرتقي بالبشر وفق ما أكدت الديانات السماوية وأقرت الأعراف الإنسانية. وهو أمرٌ لن يتحقق إلا في ظلّ دولة تقدّر إمكاناتهم، وتطوّر قدراتهم وتصلّق مواهبهم، وفي ذلك حقّ مشروع للسائل والمحروم كما تعلمون. أي في إطار حقوق وواجبات المواطنة، وفي ظلّ دولة ديمقراطية حقيقية تبتغي رفاهية المواطن وازدهار الوطن.

بيدّ أنه لن يخفي على قارئ السطور هذه أمراً في غاية الوضوح، فلا مناص بعدئذ من القول إن قيمة هذا الصيد الثمين، أو السمين - سيّان - تكمن في جسارة الدخول إلى عش الدبابير، وشاهدنا في ذلك أياً كانت وسائله فهو أمر غير محمود العواقب. لما نحن الذين لا نطمح إلا في أجر المناولة، نقول بكل صدق إن كل ما من شأنه بث الرعب في نفوس العُصبة يجد مناً قطعاً كل تقدير وترحيب واحترام، وذلك تأسيساً على يد سلفت في مناهضة مشروعها الظلامي من جهة، وتوخياً لنبل المقصد من جهة أخرى، لا سيّما وأنه يهدف إلى تعرية مشروع ثيوقراطي لسلطة غاصبة، في

٣ استناداً على موقع سودايز أون لاين نقلاً عن الصحف المحلية ٢٣/٢٣/٢٠١١.

دولة تميّزت بالتنوّع الإثني والتعدّد الديني والتباين الثقافي كما أسلفنا الذكر. وتبعاً لهذه المعطيات نكرّر ما قلناه أيضاً إنها سلطة افترت على الله كذباً وعلى عباده قهراً وعملت عكس ما هو مفترض وطبيعي. إذ دخلت في حروب مستمرة مع شعبها.. عملت على تقتيله وتدميره وسلبه إرادته وإهدار كرامته بشتى الوسائل والسبل.. فما الذي يمكن أن يفعله المرء حيال كل ذلك؟ فالمكر السيئ لا يحيق إلا بأهله.

حريّ بنا القول إن هذا الاقتحام يمثّل حالة نادرة في تاريخ الديكتاتوريات السودانية الثلاثة، وإن كان أمراً مالوفاً في تاريخ الشعوب وبصورة نسبية. وشاهدنا في ذلك نموذجاً اتّخذ منحىً عالمياً وهو مائل بين أيدينا في منشورات الموقع الشهير المسمى بـ"ويكيليكس" Wikileaks، أي "تسريبات ويكي"، وهو موقع أثار ضجة مؤخراً رغم أنه تمّ تشيئه في العام ٢٠٠٦ وخرج على الملأ باستحياء شديد، ورويدا رويدا عمّ القرى والحضر بتسريبات تناولت نحو ما يقارب المائتي دولة، وعلى وجه الخصوص "العالمالثية". والمعروف أنها قد أثارَت ضجةً دوليةً بموجات جبت كل واحدة ما قبلها، أي تصنع الوثيقة دوائر من الجدل الممزوج بالدهشة، ثم تغوص في زوايا الذاكرة، ريثما تظهر واحدة أخرى بذات الوصف، وتتداح دوائر كما الماء في البركة الراكدة، كلما اتسع مداها تلاشت. بما يعني أن ثمة إثارة أصبحت ملازمة للمسألة أيضاً. وفي التقدير أن إحساس الإنسان - أياً كانت جنسيته - في كونه أصبح ملماً بأسرار الكواليس ومناخات الغرف المغلقة لأصحاب القرار أو النخب الفاعلة في المجتمع لأمر يدغدغ المشاعر ويبعث المتعة. فلكل جديد دهشة كما تقول العرب العاربة أيضاً.

انطلاقاً من هذه الزاوية، جذرُ بنا تسليط الضوء قليلاً على هذا الموقع الذي أقام الدنيا ولم يقعدا بعد. فاجأ الناشط الأسترالي "جوليان أسانج" العالم باقتحام عرين الأسد، واستطاع الدخول لمعقل من معاقل الإدارة الأمريكية الحصينة. بغضّ النظر عن الجدل الذي أثاره أسانج وما زال بين كثرة غالبية ترى في ما فعله عملاً مشروعاً وبين قلة قليلة استنكفت فعله، يمكن النظر للمسألة من زاوية أنه لا يمكن الإدعاء بالقوة المطلقة بعد أن اتضح أن إصبعاً واحداً يمكن أن يضغط على مفتاح صغير في جهاز كمبيوتر "حاسوب"، يستطيع أن يدكّ حصون إمبراطوريةً عنيدة. لم يكن الرجل يمتطي دبابة، ولا يحمل صاروخاً، أو حتى بندقية كلاشنكوف. فقط كان يحمل جمجمة بداخلها عقل متقد الذكاء. دخل لعرين الأسد وخرج محملاً بصيدٍ وفير. وبالطبع لم يستأثر به ويعالجه وراء غرف مغلقة كما حال الوثائق نفسها، ولكن شاء أن ينشرها على الملأ حتى يعلم الخلق ما الذي كان يجري خلف الحُدران المؤمنة. مع العلم أنه كان بمقدوره أن يجني مالا كثيراً إن أراد ابتزاز الإدارة الأمريكية، وآخرين ممن تناولتهم الوثائق وضاعت على إثر نشرها هيبتهم!

أوردنا ذلك حتى لا يلتبس الأمر في أذهان البعض، فالوقائع والشواهد تقتضي التوضيح والإنصاف فيما نحن فيه غارقون، أي هذا الكتاب ومقارنة طبيعته بطبيعة الموقع الشهير "ويكلييكس"، فالواقع أن مصادرنا كانت سبّاقة من الناحية الزمنية. إذ أن الموقع المذكور، برغم ظهوره المبكر كما أوردنا، لكنه لم يبدأ تسريب ما يخص السودان إلا في العام الماضي، وعلى وجه الدقة يمكن القول أثناء إعدادنا هذا الكتاب. علماً بأن صيدنا الوفير استقرّ بين أيدينا من قبل عام ونصف العام تقريباً، وهي فترة وإن تأخرنا في إنجازنا هذا الكتاب، ولا عذر لنا سوى شواغل الدهر التي حالت دون الانتهاء منه في زمن قياسي. هذا إلى جانب أن الاستغراق في معالجة وثائقه بحثاً وتمحيصاً واستقراءً استوجب وقتاً ليس بالقصير. إذ تطلب الأمر كثيراً من البحث والتنقيب والتحري والتحليل، وربط الأحداث بعضها ببعض، ومن ثم فكّ شفراتها "الأمنية" وتزويدها ببعض المعلومات والتوضيحات اللازمة، وهذه كلها أشياء سيلمسها القارئ بنفسه وهو يتابع صفحاته.

وبالرغم من أن كل ما ذكر أعلاه لا ينبغي أن يكون عذراً، ولكن نقول ربّما التنبّث والدقة والأمانة تشفع لنا عند القارئ. وبالقدر نفسه يمكن القول لو أننا شئنا نشر هذه الوثائق بصورة مجردة، أي دون معالجتها بما ورد ذكره، لكان ضررها أكثر من نفعها، وذلك نظراً للتشويش الذي سيحدث جرّاء ذلك، إضافة إلى أنها ستكون محض إثارة، وبالتالي ستنتهي بمجرد انتهاء مفعولها، أي سيبقي الرّبّد ويذهب ما ينفع الناس جفاءً. وبداءً على ذلك فقد فكرنا وقدّرنا أن تكون هذه الوثائق بمثابة "مذكرة اتهام"، مُحكّمة، بما يصعبُ فيه أو دحضه أو التبرؤ منه!

على الرغم من كل ذلك، لو جاز لنا أن نقارن بين الحداثين، فيمكننا القول إن الوثائق التي نشرها ويمضي في نشرها موقع ويكلييكس، تركّزت بشكل أساسي في التقارير المتبادلة بين السفارات الأمريكية Homework المختلفة، وبعض الإدارات ذات الصلة. ولعلّ الغاية من ذلك واضحة جداً، فالدبلوماسيون الذين يقومون بذلك النشاط يهتفون إلى الإلمام بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد المعين، لكي تُعين أصحاب القرار في حكومة بلادهم على اتخاذ الموقف الملائم تبعاً لذلك. وهو أمرٌ مشروعٌ بلا شك في إطار العمل السياسي والدبلوماسي المعروف، بغضّ النظر عن الوسائل التي استُخدمت في الحصول على تلك المعلومات. وبغضّ النظر أيضاً عن الآثار التي خلفها أو سيخلفها نشر الوثائق على الدوائر أو الأشخاص ذوي الصلة، وكذلك بغضّ النظر عن نوايا الشخص المستخلصة منه. علماً بأن البراءة أو حسن نوايا أو اللامبالاة أو السذاجة حتى، كلها أمور لا تبرّر، بل لا تشفع طالما أن الحديث المعني جرى وراء حُجبٍ وأستارٍ وجُدُران يصعبُ اختراقها. في حين ما نحن بصددده الآن لمختلف جداً، ذلك ما يمكن تسميته بوثائق الظلام، فبالنظر لطبيعة النظام الشمولي الديكتاتوري القائم في السودان، هذه الوثائق تتحدّث عن فساد سياسي وإداري وأخلاقي ومؤامرات ودسائس وأمور أخرى تتسق وطبيعة النظام نفسه..

وبالتالي، وفق تقديرنا، يصبح أمر نشرها واجباً وطنياً حتى يكون الناس على علم بما يجري في الغرف المظلمة ومن وراء الكواليس!

انطلاقاً من هذه الزاوية، لا نود الدخول في جدل بيزنطي كمثل الذي صاحب منشورات ويكيليكس في بداية عهدنا، ولا عُرُوَّ أن حَقَّت وتائرته رويداً رويداً، وحلت محلها غرائز حب الاستطلاع والاستمتاع ولشغف الطبيعي، لدرجة أصبح الناس فيها أكثر نهما، كلما طالعوا وثيقة، قالوا هل من مزيد. وطالما أن لكل فعلٍ ردُّ فعلٍ وفق قوانين الطبيعة المعروفة، يمكن القول إن وثائق ويكيليكس كان لها مردود إيجابي كبير. ظهر سريعاً في بعض البلدان وتباطأ نسبياً في بلدان أخرى. وطبقاً لهذا يمكن القول أن التغييرات الراديكالية التي اجتاحت العالم العربي فيما سُمِّي اصطلاحاً بـ"ربيع الثورات" ليست بعيدة من هذا المساق، سواء جاء الأمر مترامناً دونما ترتيب مسبق، أو قصداً مع سبق الإصرار. على الأقل لا يستطيع أحد أن ينفي العامل النفسي المحقِّز الذي دفع الثورات العربية - التي اختلفت وتباينت فيها طرق التعبير - في تسليط الضوء على الفساد والاستبداد في أقطار بعينها. وعليه من هذا المنطلق، ثمة أمل مرتجى في أن يفضي نشر وثائق العصبة ذوي البأس الحاكمة في الخرطوم هذه، إلى نتائج مماثلة، تحرض المغلوب على أمرهم على الفعل والتغيير والإصلاح!

ثمة سؤال ظلَّ يراود مخيلتي طيلة كتابة سطور هذا الكتاب: كيف ساس شذاذ الآفاق أناساً لم ينتخبوهم وظلوا جاثمين على صدرهم لأكثر من عقدين من الزمن، في حين أن أفعال وأقوال يوم واحد كانت كافية لقتلهم في مزابل التاريخ؟! نحن لا نريد أن ننكأ جراح مرارات طاف عليها الزمن في الانقلاب وملابساته، ومن ثم مسار الحكم وتوقعاته... لقد عبثت عُصبة الإنقاذ بمقدَّرات السودان ومصائر أهله، سلطت سدنتها وهم متعطشون للدماء، فكانت الحروب هوابتهم ومآسي الناس متعتهم. من أجل هذا لم يعباوا بروية البلاد بُتُّرُ من أطرافها حتى وصل البتر حد انفصال ثلثها، مساحة وسكاناً وموارد. ولم تحرك معاناة أهلها ساكناً في ضمايرهم النائمة بعد أن عطلوا أحاسيسهم ومشاعرهم. اتخذوا الحكم مطيةً لتلبية نداء شهواتهم المريضة، فاكتنزوا المال والذهب وتمتعوا بالنساء مثني وثلاث، ورباع.. أو هموا وتوهَّموا أنهم الحاكمون بأمر الله، والقائمون على ملكوته في الأرض، ولذا لن يطالهم حساب أو عقاب. عوضاً أن يكونوا في خدمة السلطة، صارت السلطة في خدمتهم، وبدلاً من أن يعملوا لرفاهية الإنسان سحَّروا الإنسان لرفاهيتهم!

لقد حادت العُصبة الحاكمة في السودان عن جادة الطريق، والذي كان يمكن أن يختصر سنوات من المعاناة على أهل السودان. المفارقة أنها ما زالت تطمع في المزيد، رغم الأزمات التي استحكمت وضائق حلقاتها، بل وأصبحت تنذر بعواقب وخيمة. ليس على مصائرهم فحسب، ولكن على مصير البلاد والعباد الذين سيدفعون ثمنها غالباً بلا شك. فلننا يعلم أن النار حينما تندلع لا تتخير أهدافها، ولهذا يخشى

الناس أن تخرج سيناريوهات العنف من قمقمها فتضع البلاد في صفوف الدول التي سلكت صريق الآلام نفسه وما زالت تتكذب خطأها. فرغم دروس الإنسان لأخيه الإنسان، يأبى "النيرونيون"، الجُدُّ أن يتخلوا عن ساديَّتهم الواغة في دماء البشر، فثمة إصرار غريب على رؤية الخرطوم تحترق بنار لن تترك حجراً ولا بشراً. كأنَّ بينهم وبينها ثأر لا يدري أحد كنهه.

في الكفة الثانية، نقول إن كان الناس يؤمنون بالديمقراطية خياراً حضارياً، وأنها وسيلة، غايتها تقدُّمهم ورفاهيَّتهم وازدهارهم، وأنهم في سبيل ذلك هم مدركون للمتاعب والمخاطر التي تحفُّ طريقها. وأنهم على استعداد لبذل التضحيات الجسام بتقديم الأرواح رخيصة في سبيلها.. نقول، سترتفع بلا مناص وتائر التكلفة دون سقف في حدودها، ولا يظنُّ أحد أن الخداع الذي ظلت تمارسه العُصبة ذوي البأس بمنحيمهم، لأن شمس الحقيقة ستكون عندئذٍ قد كشفت الأكاذيب البلقاء والادِّعاءات الجوفاء، فلن يكن ثمة عكان للذين يُسبِّحون بحمد الديمقراطية نهاراً ويُرهبوا روحها ليلاً!

باطبع لن نأتي بجديد إن قلنا إنه عصر الشفافية وزمن التقنية.. إنها الحقبة التي تغيَّرت فيها آليات الحرب والسلام. فكلنا يعلم أن ثمة حروباً صارت تندلع وتتطفئ دونما أن تراق فيها نقطة دم واحدة، وثمة حروب تتصدع لها عقول وجدران، ويُراق فيها ما هو أكثر مأساويةً من تخيل الجحيم في العالم الآخر. تأسيساً على ذلك، ولفائدة القارئ، ينبغي أن نمنع النظر كثيراً في النقاط التي سلطنا فيها بعض الضوء على ذلك الموقع الشهير "ويكيليكس" بما يمكن أن يُعين في تفهم القضايا الواقعية ووضع الأمور في إطارها الصحيح، لا سيَّما، وقد لاحظنا أنه بين الفينة والأخرى يُطلُّ أحد مؤتلفة السياسة أو خفافيش الظلام، ليستتكفوا النشر متعللين بأسباب ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب. وإنني على يقين بأن الكلمة الصادقة تظل متوهَّجة دوماً، أصلها ثابت وفرعها في السماء. وما أصدق تلك العبارة في القول المأثور المنسوب لأحد حواربي السيد المسيح عليه السلام «كلمتي لا تُردُّ إليَّ فارغة»!

تلك أمة ولود، لا بدَّ وأن يخرج من صلبها المُخلَّص الذي سيخرج للملا شامراً عقله قبل سيفه. المُخلَّص الذي سيفتح أبواباً ظنَّ الكهنوتيون الجُدُّ أنه لن يقربها أنس ولا جان. المُخلَّص الذي سيجعل الأرض تهتز تحت أقدامهم من بعد أن اعتقدوا إنها لن تميد أبداً. سيحتفي به هذا الشعب العظيم، وسيكرِّمه وفاءً وإخلاصاً و عرفاناً بشرف لم يدَّعه، ومجدٍ سعى إليه وهو من الزاهدين. كنا قد ذكرنا تأكيداً بأن هذه من المرأت النادرة التي تتراخي فيها مفاصل نظام ديكتاتوري حتى تصبح بضاعته الكاسدة على قارعة الطريق، مبدولة للسابلة من كل فج عميق. إنها المرَّة الأولى التي يُستخدَم فيها سلاح التكنولوجيا في فضح أفعال وممارسات ديكتاتورية عتيده. هي الديكتاتورية الشيوعية التي دخلنا دهاليز جهازها الذي سامنا سوء العذاب.

عندما نصل الكهف الذي كان يلود به رئيسه السابق، الفريق أول مهندس صلاح عبدالله قوش، فنحن في حقيقة الأمر نود الإقتصاص للمظلومين والمقهورين الذين طالتهم يد المذكور. ولكن بما أن الشيء بالشيء يُذكر، فكثيراً ما حيرتني العُصبة ذوو البأس، بل ربما حيرت غيري أيضاً في الألقاب التي تتكرّم بها وتقدّمها بأريحية يحسدها عليها حاتم الطائي. فـ"قوش" مُنح أو منّح نفسه - سيّان - رتبة "قريق"، ولا يعرف الناس في أي معركة نال تلك الدرجة الرفيعة، اللهم إلا إن كانت هذه المعركة مع مواطنين عزّل لا حول لهم ولا قوّة. ولو جاز لنا التذكير ببعض حاملي تلك الرُتب الرفيعة، أنظر مثلاً في القرن الماضي، عرف الناس القائد العسكري الألماني إيرفين روميل، والذي لُقّب بـ"تعلب الصحراء"، وقد نال لقب "مارشال" بعد انتصارات كبيرة جاب فيها العالم طولا وعرضاً. وفي العصر الحديث، قاد جنرال آخر اسمه نورمان شوارزكوف تحالف ٢٨ دولة في حرب تحرير الكويت، أو حرب الخليج الثانية التي سُمّيت بـ"عاصفة الصحراء".. ففي أي معركة نال الجنرال ورئيسه "المُسير" تلك الرُتب الرفيعة؟! صدّق أبو البقاء الرندي حين قال: «ألقاب مملكة في غير موضعها: كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد»، فهل كان يعني هذه العُصبة!؟

لكن لن نذهب أبعد ونسبر أغواراً تجلب الهمّ والتعاسة وإن اغتمّت جرّاءها العُصبة ذوو البأس. إذ يعلم الذي رفع السماء بلا عميد، ودحا الأرض بلا مدد، أن القصد الأساسي من نشر هذه المادة هو الإذلال، أي فضح الكبرياء الزائف الذي يتدثر به هذا الجهاز، وكشف القوّة الوهمية التي يختبئ من ورائها جلاوزته، لا سيّما، وقد ظنّوا أنهم يقفون بآمن من أي يد تتجرأ للوصول لكهفهم. فالقصة باختصار تقول إنه بعد هذا الفضح المبين، سيكتشف السودانيون إنهم يقفون في مواجهة نمر من ورق. فالقائمون على أمر هذا الجهاز اختبأوا وراء جبروت القوّة ضد أفراد شعب عزّل. لكن واقع الأمر أنه جهاز لا حول له ولا قوّة. وإن أفرادها، وعلى رأسهم رئيسه السابق صلاح قوش، ورئيسه الحالي محمد عطا المولي، لا يمكن الجزم بأنهم أشخاص طبيعيون كشأن سائر البشر، وذلك ليس افتراءً على شخصياتهم بقدر ما هو واقع يتصق بكل من انحرف في هذه المهنة التعيسة!

يجنح علماء النفس "السايكولوجيون" إلى أن الأشخاص الذين يعملون في هذه المهنة، ويجنحون نحو ممارسة العنف بكافة أشكاله القميّة مع خصومهم، أو ضحاياهم على وجه الدقة، هم شخصيات غالباً ما تكون غير سوّية، كان يكون بعضهم قد تعرّض إلى مواقف معيّنة في طفولتهم أو صباهم واستقرت في عقولهم الباطنة، وبالتالي يصبح أمر استدعائها ميسوراً، كمن شعروا بالحاجة للاقتصاص من ذلك الماضي السليم. فنذري لا مرأى فيه، أن العاملين في الأجهزة الامنية والذين عرفوا بممارسة التعذيب على ضحاياهم، يحملون في دواخلهم تراكبات ضخمة من الحقد لنفسية. ونهذا نجد هذه الفئة عندما تسارس هوايتها في التعذيب والإذلال تبيّن أن مواقع نفس عن مكبوتاتها، أو فعل ذلك بحثاً عن إيجاد مبرر لأفعال شيطانية، أو أنها

تثار من الظروف التي صنعت ذلك الماضي اللئيم، أو يريدون بها مواراة تعاسة ذلك الماضي، أو أنها تنتقم من ضحاياها لئوهمها بأنها ضالعة في ما يشعرون به من ذنوب. وأياً كانت الأسباب، فهم يجدون فيما يفعلون عزاءً تتسرى به نفوسهم المريضة!

مما لا شك فيه أن ذاك الماضي اللئيم يشكّل قاسماً مشتركاً لكثير من منسوبي جهاز الأمن والاستخبارات، لهذا فهم لا يشعرون بعقدة الذنب في ممارسات فردية أو جماعية. أي تلك التي يفعلونها بطّقس جمعي، وبتبئّل كأنهم يؤدون صلوات في مكان عبادة. ولهذا أيضاً هم لا يرون شذوذاً فيما يفعلون، بقدر ما يعتقدون أنها ممارسات طبيعية فيها راحة للنفس تسرُّ الناظرين. فهم قد يسمعون أنين ضحاياهم كمقطوعة موسيقية رائعة، ويتخيلون توسّلاتهم وكأنها لوحة رسمتها أنامل فنان بارع. بيد أن بعضهم تشوّهت نفوسهم نتيجة توصيفات عرقية وإثنية وطبقية جيل على ترديدها بعض عامة أهل السودان. وهي تندرج تحت باب ممارسات مجتمعية توارثها أبا عن جد. وهي ذات الممارسات التي استدعاها ممّن سماوا أنفسهم بـ"منبر السلام العادل" لمملكه وصاحبه السيد الطيّب مصطفى، أو "الخال الرئاسي"، كما يطلقون عليه حقيقة وتندراً. والمنبر المذكور لم يكن سوى كيان عرقي، تأسس على نيران الحقد والكراهية. لينطق عن الهوى والهوية، وفي ذلك ادّعى "العروبة" الخالصة كصفة ليست مبلع أهل السودان، ولا كهوية هي غاية مهمم. فالهوية العروبية الإسلامية هي محض أوهام، لن تجد لها عرقاً خالصاً في جينات أهل السودان، وبالقدر نفسه ليست عاراً حتى يلزموا على التبرؤ منها. وتلك معركة حسمها أهل النهي وأصحاب العقول النيرة، عندما خلصوا بعد حوارات استمرت رداً من الزمن، إلى أن ما يمكن أن نسمي بـ"السودانوية" هي الطريق الثالث الذي يحسم جدل الهوية، ويجنب أهل السودان رهق سفسطائية قوم موسى. بل كان بالإمكان أن يجنبه انشطار ثلث البلاد. وهي أقسى جزية دفعها السودانيون عن يد وهم صاغرون!

عليه، وتبعاً لذلك، نجد أن من وراء الممارسات الشائنة لجهاز الأمن والمخابرات، تقف في كواليسه فئة منكفئة على ذواتها، تكبّلها أحاسيس بالدونية نتيجة التعقيدات المجتمعية والنفسية التي ذكرنا. وهو أمرٌ ليس حكرًا على منسوبي هذا الجهاز وحدهم، بل هي في الواقع سمات وسلوكيات كل منسوبي هذه الأجهزة التي تعمل في انظام، أي في ظلّ نظام ديكتاتوري شمولي. للتقريب، فنضرب في ذلك مثلاً من قصص السابقين، إذ يمكن القول إنها ذات النقائص والعقد النفسية التي استغلها نظام الرئيس الروماني المخلوع نيكولاي شاوشيسكو بتجنيد ما سُمي بـ"السكراتات الأمنية"، وبشاركه الموبقات نفسها نظام شاه إيران الإمبراطور محمد رضا بهلوي المعروف بـ"الصفّات"، أو "الساواك" بالفارسية، وإن كان الاسم في اللغة العربية أقرب

؛ ذلك في إشارة من أن حصول الجنوب مصرى كحدث ستما نمضي سائر الاثنياء في السودان، فقد عجز السودانيون صورة عامة ووعديون بصفة خاصة عن التعبير بأي من الوسائل عن الاثر الذي خلفته كارثة العصر السوداني، سوى الصمت الذي كان يصنع الايمان!

في طبيعته لممارسات السِّكِّ، وورثته من نظام الملاي الحالي الذين حلوا محله وسموا بـ"الفافاك" أي وزارة المخابرات، كما أن "لحرس الثوري" نفسه يمكن أن يكون مثلاً. تماماً مثلما هو جهاز مخابرات نظام مانغسو هيلما ماريام الذي تسمى بمسمى النظام كله "الدرق" في اللغة الأمهرية، أما جهاز "الموساد" الإسرائيلي فذاك كبيرهم الذين علمهم السادية!

في التقدير أن منسوبي هذه الأجهزة ضحايا تماماً مثل ضحاياهم، مع اختلاف الأسباب التي أدت لهذا القاسم المشترك. وعليه، فغالب الظن أنهم من تلك الزاوية يتوهمون بأنهم يجدون في أجهزة الأمن والمخابرات، مشفى يبتغون فيه مداواة عللهم وأمراضهم النفسية وهم لا يعلمون إنهم يزيدونها عدداً من ناحيتي الكم والكيف. لهذا لا عُروُ إن كانت أحاسيس البعض نحو المبنى الذي يتخيلونه كمنتج راقٍ خُصص للرفاهية والترويح عن النفس. ولهذا لم يكن غريباً تضخم هذا الجهاز تضخماً مفرغاً بل ومقصوداً، حيث تعددت أنشطته وتنوعت، فأصبح على سبيل المثال يدير عشرات المئات من الشركات الأمنية تحت غطاءات عديدة، وكأنما في الأمر تنافساً شريفاً. فضلاً عن ذلك، فقد أضافوا إليه الزور الجُدُّ الذين يعيشون في كنفهم من قيادات "أحزاب الأنابيب"، أي الذين انشقوا عن أحزابهم الأصلية لأغراض شخصية وأصبحوا يعيشون في معية النظام بدراهم معدودات وامتيازات تمنح لهم شراءً لولاءاتهم وعرفاناً لخدماتهم. ولهذا ليس في الأمر غرابة إن رأيتهم يتتبعون أو سمعتهم يتحدثون بلسان الملكيين أكثر من الملك. فهم من تمدد خزيمهم، وتناول عارهم من أجل إرضاء السادة الجُدُّ كلما وجدوا لذلك سبيلاً!

زُبدة الحديث، يمكن التأكيد على أن جهاز الأمن والمخابرات، ووثائقه محور هذا الكتاب، استند على ساقين بغیضتين: الأولى، العنصرية.. والثانية، الشوفينية^٥ Chauvinism وفيما بينهما، كان مال السُّحت، هو القاسم المشترك الأعظم للتعبير عن أي من الفكرتين. ونزيد بعوامل أخرى، علماً بأن القائمين على أمر جهاز الأمن والمخابرات، تعمّدوا إذكاء نيران العنصرية القبلية حتى صارت سمة في حكم اللاهوتيين الجُدُّ. وكانت الظاهرة أكثر سطوعاً في جميع إدارات ووزارات ومرافق الدولة. ومن خلالها أديرت كثير من صراعات الكواليس بين الأجنحة المختلفة في دست الحكم. وفيما يبدو لم يكن ثمة أكثر تذكراً من المتصارعين أنفسهم، في أن تأثيرات الظاهرة السلبية تمزق مكونات المجتمع السوداني، لا سيما، وأنه مجتمع يعيش في دولة هشة تحت التكوين. ونستدعي للذاكرة مراراً السهولة التي مضى بها انفصال الجنوب، الأمر الذي حفز آخرين لأن يحذو حذوه، في حين أن إزالة الأسباب التي أدت

٥ انظر مقالنا المنشور في المواقع الاسفيرية السودانية المعروفة بتاريخ ٢٠١١/٤/٣.

٦ تعود التسمية لجندي فرنسي (نيكولا شوفان) عمل تحت قيادة نابليون بونابرت وكان يكن له ولاءً أعمى، ومن هنا أصبحت هي الفكرة التي تعبر عن التعصب والتطرف والمغالاة الشديدة للقومية أو للأمة أو حزب معين مع حقد وكره عميق لباقي القوميات والأوطان والأمم.

إلى ظهور هذه الجمية تبدو أقل كلفة من الانفصال. مع ذلك تداعت بعض أجزاء السودان بأسهر والحمى (سنذكر هذا تفصيلاً في فصل قادم) وإلى أن يحين ذلك، لن نقوى على الصبر فيما جاءنا بقول مُبين قطع قول كل خطيب!

ما جاء به الفريق صلاح قوش في هذا الصدد كان أمراً أذاً، ولن يكون غريباً إن كُتبت بعدئذ في لوح أهل السودان بأنه حاملُ لواء تلك الظاهرة البغيضة، بلا مناس. إذ تجلت تلك الروح العنصريّة فيما خطه قلمٌ صحفي، الذي كتب تقريراً بعنوان: "كنتُ شاهداً على عنصريّة صلاح قوش" جاء فيه ما يلي، علماً بأن المذكور ترجّل يوماً من رئاسة جهاز الأمن والمخابرات وامتطى صهوة جهاز آخر سماه هو شخصياً من باب التضخيم (مستشارية الأمن) وكان النظام ينقصها عدداً! «اتصال هاتفي يوم الاثنين الأول من فبراير ٢٠١١ أتاح لي الشهادة على عنصرية بغيضة خرجت من أفواه عدد من قيادات المؤتمر الوطني في لقاء مرشح المؤتمر الوطني بالدائرة "ع" مروى بطلاب منطقة مروى صلاح قوش مدير الأمن السابق ومستشار الرئيس الحالي. ابتدر الحديث الشاعر السر عثمان الطيب، وبعده مرشح المؤتمر الوطني في القائمة النسبية للولاية الشمالية معتمداً العجيمي وأخيراً اللواء متقاعد حسب الله عمّر، خرجت بعض الإشارات العنصرية خلال إفادات الثلاثة، دونتها وأنا أتعجب من مستوى هؤلاء القيادات، لكن الذهول الحقيقي سيطر عليّ وأنا أستمع إلي صلاح قوش، بعد حضوره واعتلائه المنصة، وهو يقول للطلاب: «نحن بنينا السودان لكن ما اهتمنا بي أهلنا، وبعد دا الناس يقولوا الجماعة مسيطرين على الحكومة، ناس دارفور عندما يقابلونا في خلال اللقاءات يقولون لنا إننا سنأتي إلي مروى ونغتصب نساؤكم، وكنا نقول لهم نحن ما زيكم، وقت نبقى زيكم ممكن نعتصبوا نسوانا، نحنا فاشلنا بمشي للطورية، وناجنا بمشي للعسكرية، عثمان كدا نحن العسكرية نجحنا فيها شديد، وما ممكن زول يقدر علينا، ونحن عملنا كتيبة خاصة لحسم الناس ديل لو جو، لكن أولادكم للأسف شردوا منها، وما اهتموا بالموضوع...» ويضيف الصحافي مختتماً تقريره بقسم كان ما قاله لن يُصدّقه أحد: «أقسم بالله إنني سمعتُ هذا الحديث، ومعى أكثر من ١٠٠ طالب وخريج من أبناء مروى»!!^٧

لكل امرئ يومئذ شأن يُغنيه، كما قال المولى تبارك وتعالى. فهذا حديث ارتجّت له أركان البلاد الأربعة فيما نظن، ويكاد المرء يشعر بتملل أرواح الوطنيين في أجداتهم، ومنهم من نذر عمراً ووضع روحه على كفه من أجل وحدة السودان بحقها التاريخية المختلفة. ومنهم من تكسرت تحت نصالهم وقوة إرادتهم مشاريع المستعمرين بمختلف جنسياتهم وتباين مآربهم. صحيح أن نظام العُصبة الحاكمة تطرّف في أيديولوجيته، ولكن لم يكن متوقفاً أن يتطرّف في عنصريته بمثل ذلك السفور

٧ حمزة بلول - صحيفة الأحداث ٢٠١١/٢/٢.

والمباشرة. المفارقة أن الدين "الإسلامي" الذي منه يدعون استمداد مرجعيتهم، استندت كثير من نصوصه القرآنية والأحاديث النبوية على نبذ العنصرية، لأنها منتنة، على حد قول الرسول الكريم: «حدثنا عمرو بن دينار، سمعت جابر بن عبد الله "في الصحيحين": كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة، فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال له الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما بال دعوى الجاهلية؟ قالوا يا رسول الله: كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: دعوها فإنها منتنة!» وهو القائل أيضاً: «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»، وقال الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾ (الحجرات - ١٣).. وقال أيضاً: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...﴾ (الحجرات - ١٠) وتأتي تلك كدلائل وبراهين لتؤكد أن نظام العصبية السودانية اتخذ من الدين وسيلة لتمرير أجندته السياسية.

واقع الأمر إن اصطراع العرق والأيديولوجيا كان يمور في صدور كثير من الإسلامويين. وجاءت أحداث بعينها لتثبت ما كان دائراً في الخفاء ردحا من الزمن. فقد تغلبت العصبية القبلية في أحيين كثيرة على الرابطة العقديّة، في حين نجد أن غريزة المصالح الخاصة وأشياء أخر، كانت تفور في الصدور بما يصعب الإفصاح عنها. ولنضرب مثلاً بقصة ميلودرامية تقطع نياط القلوب، حتى ولو كان الذي تجرّع مرارتها من العصبية نفسها. ففي خضم الصراع بين الإسلامويين بعد انقسامهم إلى مؤتمر وطني وشعبي، اختفى "محمد الخاتم موسى يعقوب"، ووالده كما هو معروف أحد العصبويين الذين قضوا عمراً في رحاب التنظيم، ويُعدّ من القيادات الإعلامية البارزة في الحركة وكذا السيدة والدته. بغريزة الأمومة والأبوة معاً، طفقاً يبحثان عن ابنهما حتى خارت عزمتهما، واستسلما لقدرهما دون أن يقويا على البحث أكثر مما فعلا. ورحلة البحث تلك يضيق المجال عن سرد تفاصيلها الدقيقة التي جاءت على لسان الوالدين في أكثر من موقع، وصفاً فيها ما حدث وجهودهما في طرق باب أي مسئول توسلاً أو تسوئاً - سيان - عنده حلاً لمصيبتهما، والنقصة بتفاصيلها لا تخلو من عجائب وغرائب ومفارقات لن يجد المرء لها مثيلاً إلا عند من اتخذ الدين وسيلة لتحقيق مآرب خاصة لا علاقة لها بالعقيدة وسماحتها.

تلك القصة لم يعلم بها قادة العصبية فحسب، بل وصلت حتى (الرئيس) المشير عمر البشير، مروراً بنائبه علي عثمان طه، وانتهاءً بثالثهما أحمد إبراهيم الطاهر، رئيس الجهاز "التشريعي"، وقلنا انتهاءً لأن الأخير هذا استقرت القضية على طاولته برمتها، ذلك باعتباره المسئول عمّا يُسمّى بـ"لجنة المحاسبة" في الحزب. وسواء صدقاً أو كذباً، قال الأبوان: (إنه تكوّنت ثلاثة لجان للبحث والتقصي) ومع ذلك لم تستطع فك طلاسم القضية التي أصبحت لغزاً في أذهان العامة، وإن بدت واضحة المعالم في أذهان خفافيش الضلام. هل يصدّق أحدٌ في البشرية، حتى ولو كان ساذجاً أن رئيس دولة يأمر بتشكيل لجنة للبحث في قضية فرد حول موضوع معين أياً كانت

طبيعته، تعود بخفي حنين؟! هل لعاقِل أن يأتمن رئيس في حياة أمة وقد عجز عن حل قضية فرد؟! هل تلك دولة غاب، أم دولة تحكمها قوانين وتشريعات؟! كم مثل هذا اختلف في ظروف مماثلة أو مغايرة، وأهله لا يعرفون طريقاً لرئيس الجمهورية؟! بل هبّ أنهم يعرفون، فهل كان بوسعه أن يفعل لهم أكثر مما فعله لأخيه في العقيدة والوطن، كما يقولون؟! بالطبع هذه أسئلة تعبت بذهن من كان مثلي وهو يعلم أنها لن تجد إجابة شافية.. لأن من يعلم نام قرير العين هانئها!

صفوة القول إن القضية التي تناولت لأكثر من خمس سنوات، لم يعرف حتى الآن ما إذا كان المختفي قسراً، حي هو أم ميّت. وبالطبع، فمن باب الاجتهاد يمكن القول إن اثبات في حيثيات الأسباب، هو أن الشاب المختفي أحاط نفسه بكمية من المعلومات والأسرار التي خشي أصحابها من المصير نفسه، ولم يجدوا غير هذه الوسيلة القنرة، أي اللجوء إلى ما حرّم الله، وهو القتل.. أو ما حرّم الإنسان، وهو الاختطاف والحبس القسري في مكان يصعب الوصول إليه. لا يعرف المرء ما هي مشاعر السيد موسى يعقوب الحقيقية بعد هذه المحنة، ومدى تقلبه بين فقه المصالح الذي يحكم كثير من قيادات الحركة الإسلامية، والأيدولوجيا التي أفنى فيها عمراً، والقبيلة التي يلوذ بها الإسلامويون حينما يدلهم ليلهم وتتفرّق بهم السبل. وما حدث لابن يعقوب يمثل ما حدث للمهندس علي لبشير، الذي اغتيل بدم بارد أمام أسرته (سنستعرض هذه القصة وفق تفصيل في فصل قادم) وتكفي بالإشارة إلى أن المغدور كان ضحية صراع الأيدولوجيا والسلطة، ولم يكن وحده، فقد لحق به آخرون قضوا نحبهم بصورة أكثر ميلودرامية، ومنهم من ينتظر!

أما العنصر الثاني في كتاب جهاز الأمن والمخابرات، فقد كان "المال" كما ذكرنا من قبل، والذي كان ديدن الفريق أول صلاح قوش إبان رئاسته الجهاز، وهذا ما سنكشف عنه الوثائق التي ننشرها في هذا الكتاب. الواقع أنه ليس وحده في هذا المضمار، فمعظم - إن لم نقل كل - رجال الأمن والمخابرات لديهم قناعة كاملة إنه بالمال وحده يحيا الإنسان، وهم يظنون إنه الوحيد الذي يمكن أن يصهر الحديد ويفتت الصخر العسيفاً، فلذلك هم لا يألون جهداً في استخدام هذه الوسيلة مع أصدقائهم وأعدائهم معاً. بل إن الإستراتيجية تحتم على أن تغدق الأموال على الكادرات قبل الضحايا. ولهذا نجد أن الكادر الأمني يحصرُ مالياً بـ "كماشة" من قبل المؤسسات المالية التابعة للتنظيم، مثل بنك أم درمان الوطني، بنك فيصل الإسلامي، بنك التضامن، وبنك الشمال، أو الشركات التي تتبع لجهاز الأمن، مثل تلك التي ورد ذكرها، أو المنظمات التي تدّعي العمل في المجالات الإنسانية وما أكثرها، فجميعهم يقدّمون خدماتهم المباشرة من قروض وتسهيلات ومنح وامتيازات مختلفة المشارب، وبالتالي حتى يتسنى للكادر التنظيمي أن يدافع عن مصالحه الخاصة حدّ التضحية بحياته، وهي باطنها مصالح التنظيم. وهذا يفسّر لنا عدداً من الظواهر الشاذة التي حاصرت لمجتمع وأطبقت على خناقها، مثل الحالات التي يقود فيها البعض آباءهم وإخوانهم إلى السجون وبيوت الأشباح، بدعوى أنهم يدافعون عن مشروع عقدي إسلامي، ويمكنه أن يستشهد ويستند على آيات العقوق تبريراً لفعله.

من أجل هذا كلنا يعلم أن جهاز الأمن الأخطبوطي بدأ ينشر حباله حول الشباب مستغلا ظروف الفقر والعوز والحاجة والبطالة المستشرية في أوساطهم، وفي ذلك يتبع طرقا لا يأتيه الشك من بين يديها ولا من خلفها. كمثل الإعلان عن وظائف مهنية محترمة في الصحف السيارة، وأخرى بشروط بسيطة وسهلة، وبالطبع لا حاجة لأي خبرة، لأن المتقدم يخضع لخبرات أخر. والمعروف أن من يقع أسير جبروت المال يسهلُ اقتياده وغسل دماغه والسيطرة عليه في القيام بمهام يمكن أن ترقى أحيانا لدرجة القتل.. أما التعذيب والتنكيل، فهذه من المهام التي يؤديها الكادر باخلاص كأنه يؤدي خدمة وطنية، أو يعمل عملا صالحا ينبغي به الجنة!

أما العنصر الثالث، فهو ممارسات المشوّهين نفسيا، وهي صفة تطلق على الذين تمزقهم أشياء معينة تقودهم إلى التفكير في الانتقام من المجتمع في شخص الضحية الذي تضعه الأقدار بين أيديهم. وهؤلاء هم الذين لا يتورعون في استخدام كافة الوسائل اللا أخلاقية.. قرأتُ في موقع سودانيز أونلاين الشهير www.sudaneseonline.com شهادة لأحد المُعذّبين (بفتح الذال) في بيوت الأشباح، قال إنه طلب من سجّانه أن يؤدي الصلاة، فقال له الأخير: "الله في إجازة هنا".. وكتب آخر مؤكدا أن المُعذّبين (بكسر الذال) يقومون للصلاة بخفة زاهدٍ متعبّد، ويقفون بين يدي الله ركعا خُشعا يبتغون فضله، وسيماؤهم في وجوههم من أثر السجود. وأكد أن بعضهم ترى الدموع تطفّر من مقلتيه، وهم يتلون بتبكّل شديد آيات الله بصوتٍ رخيم.

في كل، ليس في الأمر عجب أن قاموا إلى مهامهم المقدّسة عقب السلام مباشرة ليواصلوا الواجب الوطني. واقع الأمر، وفق ما يرى علماء النفس، فالذين كانوا يبكون في صلواتهم، تُبهجهم دموع ضحاياهم وهم يتلوون ألما بين أيديهم، كما أن من كان ساجدا خاشعا قبل حين، تُطربه أهات ضحيته وهو يكثر التوسل له، مثال لذلك ما سُمّي بـ"فتاة الفيديو" المجلودة، وجلاها من سُمّي بـ"قدو قدو" يقهقه طربا لتوسّلاتها التي تقطع نياط القلوب، بل إن كثير من الذين تعرّضوا لتعذيب في البيوت سيئة السمعة التي أطلق عليها "بيوت الأشباح" أجمعوا على أن مُعذّبيهم كانوا يمارسون حياة طبيعية أثناء فترات الراحة بين وجبات التعذيب. أي كانوا يضحكون ويقهقون ويأكلون ويشربون بتلذذٍ بالغ، رغم أنهم يكونون قد نسوا بقايا دماء من ضحاياهم، رشحت في ملابسهم أو التصقت بأجسادهم أثناء حفلات التعذيب. أو ربما يكون الضحية نفسه لم يدق طعاما ولا شرابا وجلاده يمزغ أمامه الأكل بتلذذ يثير لعاب الجائعين. فالكثيرون غُسلت أدمغتهم Brain washing على أنهم يفعلون ذلك تقربا وزلفى لله رب العالمين.

بل ليس في الأمر حرج إن ذكروا لضحاياهم إنهم يفعلون ذلك بناءً على أوامر ربّانية، بزعم أن عُصبتهم هي ظلُّ الله في الأرض، والحاكمة باسمه. ولعلّ هذا ما عناه تحديدا الدكتور نافع على نافع، الراعي الرسمي لبيوت الأشباح سيئة السمعة، وهو الذي نقلد مهام الجهاز في أحلك سنواته (نوفمبر ١٩٨٩ إلى سبتمبر ١٩٩٥) إذ قال في حوار مع صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٥/٧/١٦: «أحسن ما في الجهاز أنه كان فيه

مجموعة من البشر متجرّدة، كانت ترى أن مراعاة حق الله تعالى وحق عباده أهم لها.. نحن لسنا جهاز حكومة تحكم فقط، فلا نفعل شيئاً يضرنا لمصلحة حاكم، وهذه القيم الأخلاقية كانت هدفاً لنا في الجهاز»... نافع علي نافع، قائل الحديث أعلاه، هو نفسه الذي كان يشارك في حفلات التعذيب التي يتعرّض لها المعتقلون، ولم يسلم من ذلك حتى أسّأه وزميله فيما بعد، د. فاروق محمد إبراهيم، الذي وثق لما ذكرنا بمذكرة مفتوحة وتابعها قضائياً^٨!

لم يُعرف لنا نافع على نافع تاريخاً في الحركة الإسلامية، فهو من الوجوه التي ظهرت بغّة كما الكابوس ولم يكن شيئاً مذكوراً قبل الانقلاب، سوى وجود محدود. والواقع أنه ظهر بعد فترة من حدوث الانقلاب، وذلك بعد أن احتار كثير من المعتقلين في الشخصية الملتمة التي تطوف على المعتقلات السريّة والعنيفة، تُصدر الأوامر بشهية مصّاصي الدماء، إلى أن أزيح القناع عن وجهه بالقرائن على طريقة أهل السودان، وبالبحث عن ماضيه، اهتدى الناس إلى أنه عمل لفترة من حياته في كلية الزراعة. وشاعت أخبار على أنه اختفى لفترة من الزمن لم يُعرف له فيها مقرّ، وذلك إبان حقبة الديمقراطية الثالثة. وتردّد أن نافع عاد مجدداً بعد نجاح الانقلاب ليتولى تلك المهمة "الأمنية الأخلاقية" على حدّ تعبيره، وبالطبع فقد تخرّج على يده كثيرون من الكوادر النجباء، ومنهم تحديداً تلميذه صلاح عبدالله قوش الذي خطط بعد سنين، أي بعد أن اشتتّ ساعده، وعزم على رمي أسّأه المذكور، لكن الأخير كان له بالمرصاد.. وتلك نقرة أخرى سنعود فيها لسيرة الاثنيز معاً في فصول قادمة.

لابدّ لمن يستعرض سلوكيات جهاز الأمن والمخابرات أن يتوقف كثيراً عند ثقافة التعذيب المودلج باعتبارها تتقاطع جذرياً مع مكونات الشخصية السودانية المجدولة على التسامح، فضلاً عن تضادها أصلاً مع العقيدة السمحاء كما وضحنا سلفاً. فقد رأى البعض أن ما كان يقوم به أفراد جهاز الأمن والمخابرات في ظلّ دولة أصحاب الأيدي المتوضئة يُعدّ شيئاً نكراً. أي أنه سلوك غريب لا يتسق والصفات الوديفة التي تتصف بها الشخصية السودانية. ويستدلون بذلك على أن الانتهاكات التي حدثت في ظلّ النظامين الديكتاتوريين اللذين سبقا النظام المذكور لم تُرقّ إلى مستواه لا من ناحية الكم ولا الكيف، وإن كانت هذه الملاحظة لا تتسخ عنهما الفعل المشين نفسه. لكن فيما ذكرنا يتضح أن التعذيب يُعدّ جزءاً مهماً في تدريب كوادر الحركة الإسلامية بمنهج لا يمتّ بصلّة لأدبيات وأخلاق الدين التي تحض على اللين والتسامح ومكارم الأخلاق، ولنا في هذا مثلاً!

قبل عدة سنوات ألقى القبض على أحد العناصر الأمنية كان ينوي القيام بمهمة مقدّسة خارج الحدود تشمل سودانيين وغير سودانيين قال: «نأخذ محاضرات أمنية ودورات مقاومة التعذيب والندوات الدينية والمحاضرات عن المسلمين في شتى أرجاء العالم»... وأضاف: «هناك التدريب العسكري المكثف والشاق يعطيك الطاقة وتقوية روح التحمّل، ثم محاضرات بهذا الخصوص، وفي اليوم الأخير أذكر كان لنا

٨ سقوط الألقنة.. السودان سنوات الخيبة والأمل - المؤلف.

برنامج مقاومة التعذيب يوم الخميس. تناولنا وجبة الإفطار، ثم اتجهنا إلى المسجد لأداء الصلاة وتلاوة القرآن. ولم يأت نداء الصفارة، وأنت الظهرية ولا جديد يُذكر، واستمرّ الوضع على هذا المنوال. وفي حوالي الساعة الواحدة صباحاً حيث أتت سيارة شاحنة تحمل جنوداً شرعوا يصرخون، الخيائة، الخيائة، مؤامرات تريدون قتل الشيخ حسن الترابي وقاموا بربطنا وتعرضنا لتعذيب شديد في اليوم الأول...» ثم استطرد في سؤال آخر مفسراً هذا الإجراء: «كانوا ينهالون علينا ضرباً، وبعد اليوم الثامن قالوا لنا كان هذا درس في مقاومة التعذيب ولا يعتبر قاسياً بالمقارنة مع ما عانوه الإسلاميون المصريون على يد جهاز الأمن المصري...». كان هذا مقتطفات من محضر الاعترافات الكاملة لضابط أمن قُبض متلبساً وما زال يرزخ في سجون دولة مجاورة، بالرغم من تحسُّن العلاقات بينها والنظام^٩.

استطراداً في هذا الأمر، نما لعلمنا أنه يتم التمهيد لتقافة التعذيب بالنسبة للكوارث المنتخبة، بالتربية العنيفة في إطار عزلة اجتماعية صارمة، يحصر فيها الكادر نفسه بصورة أقرب إلى اعتزال الناس والحياة، أو بما يمكن تسميته بـ"القوقعة" ولهذا يمكن أن ترى أثر ذلك في جفاف ينباع الإبداع الإنساني بصورة عامة لدى معظم كوارث الحركة الإسلامية. فغالباً ما تجدهم عاطلي المواهب الأدبية والفنية والإبداعية بشكل عام، بل حتى الرياضية، بما في ذلك كرة القدم الأكثر شعبية في السودان. وكثيراً ما يفتقر الإبداع إلى الطال التحريم هذه المناشط باستخدام الدين للتبخيس عن جدواها بدعوى أن الدنيا ومباهجها دار غواية ونعيم زائل، للتأكيد يرددون آيات من القرآن في غير موضعها، مثل قوله تعالى: {وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ.....} {الأنعام - ٣٢}.. أو كقوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ.....} {لقمان - ٦}.. في حين أن هذه المباهج حينما يتعلق الأمر بالمال واكتنازه والجاه والتمرُّغ في نعيمه، يستشهدون لك بقول الله تعالى: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ....} {الضحى - ١١}، أو عندما يتعلق الأمر بالزواج والإكثار منه، فإنهم يعيدون عليك قوله تعالى: {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا.....} {القصص - ٧٧}، علماً بأنهم يحفظون الآية التي تحض على الزواج كأنما ليس في القرآن سواها.. فَيُنْتَوْنَ وَيُنْتَوْنَ وَيُرْبَعُونَ، ثم يَعْضُونَ الطرف عن شرط العدل، كأنما المخاطبين صُمُّ بَكْمٌ عُمِي! هذا إذا لم يلجأوا لحيلة أخرى من حيل الزواج الذي تعددت مسمياته!

مقابل البؤس في العطاء الذي ذكرناه، لا يجد الإسلاميون في أنفسهم حرجاً في التعبير عن ثقافة العنف، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً. ليس هم من برَّع في استخدام الأسلحة اليدوية في المعاهد والجامعات؟ ليس هم من أسفر عن مواهب كادت أن تغطى على مواهب "نوبل" في صنع المفترقات والمولوتوف وما جاورهما؟ وثاني قصة لحادثة الشهيرة المسمَّاة بحادثة "الحككو" كدليل واضح لسفارت انفة الذكر.

٩ حرس دين - بكر بولخيريات، وهو عنصر أمن ندي اعُتُذِر وسجنوه لسلطات لايرية و... ١٠
 لاعين عنصر من المعارضة على رسمهم أحمد عبدالعزيز خاند ورئيس الارbitري لسياس الفوتني وخرين، وف نشر محضر لاسجواب في صحيفة الفجر التي كت تصدُر في نش، تاريخ ١٩٩١/٦/٢٥.

حدث ذلك في العام ١٩٦٨ أثناء عرض مسرحي أقامه طلاب الجبهة الديمقراطية، وكان يتضمن أداء رقصة مشتركة بين الطلبة والطالبات من التراث الغنائي لغرب السودان وسُمّيت بـ "العجكو"، الأمر الذي اعتبره طلاب الاتجاه الإسلامي شيئاً مثيراً للغرائز الجنسية، ورجساً ينبغي اجتثاثه بالسيخ والمولوتوف... ومن عجب أن الدكتور عبدالرحيم علي رئيس مجلس شورى المؤتمر الوطني السابق ما زال يفتخر بكونه أحد فرسانها!

لهذا لا غرور أن جاء كادر موتور من ذات الجماعة بعد ما يناهز النصف قرن على الحادثة المذكورة ليدعو بالاحتفاء بها، باعتبارها معركة قومية^{١٠}، وبما أن الحمافة بالحمافة تُذكر، لا بد من أن حادثة حاج ماجد سوار، وزير الشباب والرياضة ومسئول التعبئة السياسية في حزب المؤتمر الوطني، قد حُلقت في سماء عارفيها، ونعيدها أيضاً لتلقي الضوء على ما ذكرنا. فالمذكور من فصيلة الدبّابين^{١١}، وكان يمكن أن يكون نسياً منسياً لولا طموحه الجامح لتصدّر صفوف رفاقه، والذي قاده لأن يتبوأ منصباً وزارياً، وأي منصب، فقد عيّن وزيراً في الوزارة المعنية بالشباب والرياضة، فتأمل - يا هداك الله - تلك المفارقة التي يمكن أن تسقط الأجنة من الأرحام. فقد قام المذكور كنتيجة للشحن العقدي الأيديولوجي بصفع أستاذه الدكتور علي سليمان عميد كلية القانون، ضارباً بأمر الشعراء أحمد شوقي أيضاً عرض الحائط، وهو القائل أشهر وأعظم بيت شعر في ضرورة احترام المعلم على الإطلاق!

فَمُ لِلْمُعَلِّمِ وَقْفَهُ التَّبْجِيلَا *** كَادَ الْمُعَلِّمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

في ختام هذه المقدمة، يمكن القول أننا هدفتنا إلى توجيه الأنظار نحو أهم المحطات التي تشكل مادة هذا الكتاب، ونسلط عليها الضوء حتى يكون القارئ العليم بصيراً بالنروب الوعرة التي سنقطعها معاً. وذلك بغية الوصول للنهاية التي نأمل أن نضع بها الأنشطة حول رقبة العُصبة ذوي البأس. من هذا المنطلق، نحن نستخلص مآلاتها ودلائلها والملابسات التي تحيط بها، وهي كما نعلم تقف منتصبة تشخص أبصارها، ولن يحوها الزمن بتقادمه، وهي كالتالي:-

• أولاً: عودة على بدء، سيبقى السؤال الحائر الذي لن تستطيع العُصبة له إجابة صريحة، بل حتى وإن تحايلت، فسيظل ما حدث لغزاً يورثها عسراً ويرهقها قتراً. ونعيد التساؤل مرة أخرى: كيف يمكن لمصدرنا أن يقتحم معقلاً حصيناً من معازل العُصبة، وهو المعقل الذي صرفت فيه البلايين من أموال الشعب السوداني، لا من أجل حماية أمنهم القومي، ولا من أجل حياة حرة كريمة لشعبه، بل على العكس تماماً، ذاك جهاز صُمم من أجل تثبيت أركان النظام عن طريق إذلال الوطن ومواطنيه! فبحسب المُعلن من الميزانيات العامة سنوياً، ظلت العُصبة الحاكمة تخصص، وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، أكثر من ثلثي الميزانية العامة، لقطاعي الأمن والدفاع، أي ما يُعادل ٧٠% منها أو يزيد قليلاً.. فعلى سبيل المثال

١٠ محمد وقيع الله في مقال بعنوان: "أربعون عاماً على حادثة العجكو" مواقع سودانية - مارس ٢٠٠٩.
١١ أحد مصطلحات الضلالة التي شاعت أثناء حرب الجنوب، باعتبار ما سُموا بالمجاهدين كانوا يترصدون بالدبابات لاصطيادها.

نجد أن الميزانية الأخيرة، بل في كل الميزانيات، خاصة بعد استخراج البترول وتصديره في العام ١٩٩٩، دائماً ما تخصص النسبة أعلاه، في حين يتم تخصيص أقل من ١٠% لقطاعي الصحة والتعليم. ومثل هذه الأرقام أصبحت بنداً ثابتاً. زد على ذلك، فالرئيس الذي يسكن القصر الذي بناه غردون، يستمتع وحاشيته بنحو مليون دولار شهرياً، هي عبارة عن مخصّصات ومنصرفات مؤسسة رئاسة الجمهورية^{١٢}. يحدثُ هذا في بلدٍ لا يجد الأطفال فيه لقيمات تسد رمقهم قبيل أن يذهبوا لمدارسهم في الصباح الباكر، وحتى عندما يذهبوا لهذه المدارس، فلن تكون كراسي الجلوس مرفوعة في انتظارهم؛ ولا الطاولات مبنوثة لتتشرّف بمقدمهم. فالآلاف منهم ما زلوا يفتشون الأرض، ويكتبون على ترابها، أي الصلصال الذي منه خلقوا وإليه يعودون!

● ثانياً: لا شك أننا جميعاً نسعد للتقدم التكنولوجي والتقني الذي تصاعدت وتائره حتى سلب الدهشة طعمها الجميل. ويسعد الديمقراطيون بشكل خاص، والمؤمنون بالنهج الديمقراطي بصورة عامة في أنه تمّ تطويع واستخدام التقنية الحديثة في مقاومة الأنظمة الشمولية والديكتاتورية (لعبت بعض المواقع الإفسيرية دوراً مقدراً ومؤثراً في كثير من الثورات والانتفاضات التي اجتاحت بعض دول العالم، مثل "تويتّر"، و"فيس بوك" والهواتف النقالة، بالإضافة للبريد الإلكتروني).. ليس هذا فحسب، بل إن تلك المواقع ظلت تلعب دوراً هاماً في تحديد مسارات الناس السياسية وخياراتهم الثقافية، إلى جانب نمط حياتهم الاجتماعية. وهو تقدّمٌ تعود فيه فضل الريادة للغرب "الصليبي"، وحتى لا نستغرقهم نظرية المؤامرة كما يجنح الكثير منهم كلما رأوا ومضة تقنية تتلألأ في الأفق. ويمكن القول إن ذلك التقدم التكنولوجي لم يتخيّر مستخدميه، ويكفي الاستدلال بـ"أسانج" الذي أسّس أشهر موقع "ويكيليكس" كما ذكرنا... ولم يستخدم في ذلك سوى عقل جبّار، استطاع أن يخترق به حصون أحد أهم المؤسسات الأمريكية بصورة كادت أن تُفقدنا وقارها. فالغريبيون على اختلاف مللهم ونحلهم - وفيهم من يتبعون الإسلام ديناً - هم من ألهمونا هذه الوسائل الرائعة دون دمغها بدين أو عقيدة سياسية معيّنة. الأمر الذي حدا ببعض الأنظمة لأن تعيد البصر كرّتين، قبل أن تُقدم على خطوة كانت تستسهلها من قبل. ذلك ما يعزّز مبدأ الشفافية نحو حكم راشد أو ما سُمّي بـ"الحوكمة" Good Governance بحسب المصطلح الحديث الظهور. الأمر الذي يعزّز مبدأ الرقابة أيضاً على الأنظمة الديكتاتورية. وبالتالي تضاعلت "الحصانة" إن لم نقل "الغفلة" التي كانت تتوارى خلفها الأنظمة القمعية الديكتاتورية. إذ لم تعد مقاومتها تستوجب أن يضرب المرء أكباد الإبل، بل صارت تلك المهمة النبيلة في غاية اليسر، لا تتطلب سوى

١٢ ذكر ذلك السيد مبارك الفاضل في قناة النيل الأزرق أثناء حملته في انتخابات رئاسة الجمهورية التي شارك فيها. والجدير بالذكر أن ميزانية العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ خصصت ١١% لمؤسسة الرئاسة في حين كان نصيب الصحة والتعليم في نفس الميزانية ٧% فقط.

جهاز كمبيوتر في حجم كفة اليد! علماً بأنه ليس مطلوباً من هذه التقنية استولاد المبادئ، بقدر ما المطلوب توصيلها لنهايتها المنطقية!

• ثالثاً: ترى لماذا نقول ذلك؟ حسناً، فلنضرب مثلاً بكتابنا هذا. فمؤلفه كما تعلمون عبداً فقير إلى ربه، يعيش وأسرته في ضاحية صغيرة بالقرب من مدينة كبيرة في ولاية من ولايات الغرب الأوسط الأمريكي. وهو خياراً لم يكن له فيه يد، بقدر ما هي خطي كُتبت عليه وعلى غيره، جرّاء ممارسات القمع والإقصاء واضطهاد الرأي الآخر في الوطن الأم. مع ذلك لم يقف البعد الجغرافي حائلاً في التواصل الطبيعي، فبرغم آلاف الأميال يظل الوطن أقرب إليك من حبل الوريد. فعباد الله المبعثرون هؤلاء يُطلون على الدنيا بأجمعها من خلال شاشة صغيرة، تأتيك بالأخبار متى ما طلبتها، والطالب قابع في عقر داره. من هذا المنطلق لك أن تتخيل يا قارني العزيز، سعادتي وأنا أتلقى مادة هذا الكتاب، ومحورها قضايا طالما سهر الخلق جرّاءها واختصموا. لقد اختصرت التكنولوجيا عشرات الآلاف من الأميال، فما ظنّه الأنظمة الديكتاتورية بعيداً كان قريباً من حيث لا يعلمون. ولا شك أن القاري الكريم يدرك تماماً إننا نتعامل مع عُصبة سوّلت لها نفسها أن تفعل ما تريد في شعب طيّب الأعراق. ولا شك أنه فيما نحن بصدده يقول إن جبال الظلم قصيرة حتى لو استطلت، وأن سحُب الاستبداد فقيرة، حتى وإن أمطرت. لأن دولة الظلم ساعة، ودولة العدل إلى قيام الساعة.. هذا لو كانوا يعقلون!

• رابعاً: من أجل ذلك، لعلّ الهدف الأساسي من نشر هذه الأسرار مدعّمة بالوثائق المحكمة، هو رسالة لمن توهم أنه في بروج مشيّدة، وهو لا يعلم أن الحرص الحقيقي يتمثل في الشفافية، والحذر المطلوب تأتي به الديمقراطية، والأمان الحقيقي يكمن في العدل والإنصاف. وليتهم يعلمون أن الفضح لن يتوقف في الحيز المنشور، فهذه مجرد بداية ونقطة في بحر، متى ما هاج وماج سيغرق كثيرين في لججه العميقة. فلا يظنّ من تسوّر بالبراءة إننا أتينا على كل شيء، فثمّة أطنان من التاريخ السري البغيض تنتظر الاستجلاء. ما يزال هناك الكثيرون الذين قُتلوا غدراً وغيلة ولم يعلم بهم أحد. وهناك من اختفى من عيون أسرته كما تختفي النسمة الباردة في عزّ الهجير. ومن هؤلاء الشاعر الرقيق "أبا ذر الغفاري"، كان يمشي بين الناس بشراً سوياً وفجأة اختفى وصار لغزاً عصياً! هل لأحد منّا يمكن أن يتصور حال أم مكلومة لم تستطع أن تعرف ما إذا كان "ضناها" حياً فيذكر، أم ميتاً فيقبر. ستعلم العُصبة أن أسرار عقدين من الزمن أصبحت في الهواء الطلق، ونقول نحن: من حق الذين حكيت باسمهم، ومن حق الذين كانوا ضحاياها في الخفاء أن يطلعوا على سيناريوهاتها المُخزية. ومع ذلك، فإننا من باب الانحياز لقيمتنا وأخلاقنا ومثلنا سنحجم عن نشر أشياء، نعلم أننا لو أمطنا عنها اللثام لهدّمت صوامع وبيع وبيوت. وهذا ليس حجياً مطلقاً، فكل شيء بمقدار، ولكل حادثة حديث، كما يقولون في المأثورات!

• خامساً: في سياق التفصيل في وثائق هذا الكتاب، نشير إلى أن مادة الوثائق الرئيسية هي عبارة عن رسائل متبادلة بين الفريق أول صلاح عبدالله قوش رئيس جهاز الأمن والاستخبارات السابق، والذي حدثت إقالته أثناء تأليفنا هذا الكتاب، وأظنها كانت ستحدثُ لا محالَ عند ظهور هذا الكتاب، مع اختلاف الحثيات، بإقالته التي حدثت كانت بسبب صراع محتمل على السلطة، أو هكذا توجَّس المشير البشير الذي أوصل له "الوُشاة" عبارة مختصرة قالها قوش: «أستطيع أن أفلع السلطة دي في ثلاثة ساعات»، ويبدو من السياق أنه كان جادا، وحتى إن لم يكن، فإن تبريره الذي ادَّعى فيه الغضب للمعنيين بالرسالة لم يشفع له. فاقبلته ساكن القصر في ثلاثة دقائق. والمفارقة أنه قوش نفسه الذي دعا معارضيه أن يقتلعوا السلطة بالبندقية مثلما اقتلعها هو بالبندقية (انظر مقالنا في المواقع الإخبارية السودانية، أو قوغل، بعنوان: "من يحكم السودان" ٢٠١١/٦/١٠).. أما في الحالة الثانية، أي بافترض أنه كان سيُقالُ من منصبه عند نشر هذه الوثائق، فذلك أمر سيكون مستبعداً أيضاً.. لماذا؟ لأن معيار الولاء ببساطة في سلطة أصحاب الأيدي المتوضئة هو أن تفسد لكي ترتقي سُلّم المجد، ذلك مثلما حدث "للواء" عبدالرحيم محمد حسين، الذي نجم عن فساده انهيار عمارة جامعة الرباط يوم ٢٠٠٥/٢/٢٢ بجاردن سيتي، وأشارت التحقيقات بأن العمارة المنهارة دقنت في ركابها معدات بأكثر من ١٢ مليار جنيه (بالقديم) بالإضافة لقيمة المبنى، أي ما يعادل ٦ مليون دولار بحسب حديث المهندس محمد حسن سيّد، مدير شركة رويال الهندسية، التي نفذت المشروع في مؤتمر صحفي نُشر يوم ٢٠٠٥/٣/١، نفى فيه صلة القربى بوزير الداخلية اللواء حسين، ولكنه أكد أن شركته هي المنفذة لمنزله الخاص: «ولكنها تعاملت مع الوزير تعاملها مع أي عميل أو زبون للشركة»، وأن هناك: «مديونية بلغت ٣٠ مليون جنيه في ذمّة الوزير، تمّ تسديدها لاحقاً من عائد إيجار المنزل لإحدى شركات النفط»... رويدك يا عزيزي القارئ، الذي حدث أن "اللواء" حسين في خطوة غير مسبوقة في تاريخ العُصبة ذوي البأس تقدّم باستقالته، والتي نورد نصها هنا "بأخطائها" لتوثيق يُنتظر به يوماً عبوساً قمطريراً:

اخى الكريم المشير عمر حسن احمد البشير
رئيس الجمهورية

حفظكم الله وراعكم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلب إعفاء

١- بالقرار الوزاري رقم ٤٩ «٢٠٠٥» بتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٥، قررت إحالة ملف التحقيق حول أسباب انهيار مبنى المعامل الطبية بمستشفى الرباط الجامعي تحت الانشاء للسيد وزير العدل.

- ٢- لقد كان دافعي لهذا الطلب هو حرصي الشديد ان يكون التحقيق محايداً ونزيهاً وعادلاً ليصل الى الحقائق كاملة حول اسباب انهيار المبنى تحت التشييد.
- ٣- بعد الاطلاع على نتائج التحقيق حول اسباب انهيار مبنى مجمع المعامل الطبية، والذي خلص الى وجود بعض القصور في أداء أجهزة الوزارة الهندسية في التصميم ومتابعة التنفيذ الفني والاداري، ومن واقع مسؤوليتي السياسية عن الاداء العام لاجهزة الوزارة فانني اتحمل عنها المسؤولية السياسية في هذا الحدث بالذات، وأضع بين يديك اخي الرئيس طلب اعفائي من موقعي كوزير للداخلية.
- ٤- اخي السيد الرئيس، اضع هذا الطلب امامكم اليوم بعد رحلة عمل طويلة تحت قيادتكم الرشيدة، وثق اني ما زلت جندياً وفيها مخلصاً للوطن وثورة الانقاذ الوطني ورهن اشارتك.
- ٥- لك السمع والطاعة في المنشط والمكره.
- ٦- جزاك الله خيراً كثيراً والله من وراء القصد.

اخوك:

اللواء ركن مهندس عبدالرحيم محمد حسين

عبدالكريم

في اليوم الثامن من جمادى الاولى ١٤٢٦هـ

الموافق ١٥ يونيو ٢٠٠٥م

صورة طبق الأصل

بالنظر للشبهة البائنة التي وردت في ختام تقرير مدير الشركة الهندسية منفذة المشروع، كان ينبغي أن يُقدّم الوزير لمحاكمة بعضّها سقوط العمارة نفسه، التي أحاطت عناية الرحمن بنحو عشر عمال ونقيب شرطة (التيجاني محمد الطاهر) والحارس وابنه (١٢ سنة) نجوا جميعاً وانتشلوا من تحت الأنقاض...!! مهلاً يا عزيزي القارئ، فما زال في الكأس باق من مرارة لتتجرّعها معاً. أصدرت لجنة التحقيق برئاسة القاضي محمد فريد تقريرها الذي وردت فيه هذه العبارة التي برأت ساحة الوزير: «وبالتالي لم يثبت لنا أن وزير الداخلية قد أثرى ثراء حراماً رغم عدم التزام الوزارة بالإجراءات القانونية واللاحية للجوانب المالية والمحاسبية التي تكون المحاسبة في مخالفتها من سلطات وزير المالية.... الخ)... ثم كان ختامها علماً، إذ هُنيهة وأصدر المشير الذي رقى نفسه من قبل، قراراً بترقية اللواء إلى فريق، وقال قولته الشهيرة عن الفترة التي قضاها مستجماً في منزله: «إنها استراحة محارب» وليته أحققها بقولٍ شُفّ به سمعنا أحد علماء السلاطين في حقبة مضت وقال: «هذا الفتى يذكرني بعمر بن الخطاب!»

• سادساً: اتصالاً مع ما سبق، لم يمنعنا المأل الذي آل إليه قوش من تخصيص حيز للبحث في سيرة صعوده وهبوطه، وذلك حتى يتسنى لنا الدخول في دهاليز سيرة القطب الذي كان يتبادل معه المعلومات، وهو المقدم محمد حسّان بابكر "سحم البُل" وهو من خلال سيرته الذاتية التي خطها ببراعه، قد يكون مغموراً لعموم القراء، ولكن من المؤكد أنه ليس كذلك في أروقة جهاز الأمن، بدليل أنه وفقاً للوثائق المتبادلة كان عقد الوساطة بين رئيسه الفريق أول صلاح قوش وبين العملاء والمتعاملين معه في الخارج على اختلاف أنشطتهم ومشاريهم واهتماماتهم. وقد اختار أو اختيرت له العاصمة الأثيوبية أديس أبابا لتكون مقراً لإقامته تحت ستار العمل الدبلوماسي كـ"قنصل"، وهي الوظيفة التي تعولت عليها الأنظمة الديكتاتورية لتجبرها لصالح مصالحها. أما أديس أبابا نفسها فهي مدينة ضخمة، تصلح تماماً للعمل الاستخباري لعدة أسباب، منها: أنها تضم أكثر من مائة سفارة من دول العالم، وهي المقر الرئيس للاتحاد الأفريقي، إلى جانب فروع للمنظمات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية كثيرة، فضلاً عن امتيازات أخرى غير مرئية يعرفها كل من اهتم مهنة "البصاصة" دون سواهم.

• سابعاً: من الأشياء التي زادت من دهشتي طبقاً للوثائق، هو افتقار رئيس الجهاز، الفريق أول صلاح قوش، وتابعه المقدم محمد حسّان بابكر للحس الأمني، فكلاهما يتبادلان في أسرار ترتعش لها الأفئدة، بدون أي احتياطات معروفة، تلك التي يلجأ لها كل من امتلك تلك الخاصية. قلتُ لفسى: كيف يتركان أثراً ولا يجنحان نحو استخدام شفرات ورموز "كودية" Code rame؟! جاء ذلك في معرض تعليقي على استخدام الطرفين لاسميهما صراحة، أما الأخير فيبدو أنه كان مزهواً، فقد زاد عليها بذكر رتبته الأمنية ومقر إقامته. في الوقت الذي يخاطبان فيه الأطراف الأخرى بأسماء رمزية!! لكن الذي زاد من دهشتي بحق أنه بينما يبدو المقدم "سحم البُل" متمكن بصورة نسبية من اللغة الإنجليزية، لم يفتح الله على الفريق قوش بحذقها بالرغم من ضرورتها لمن تسم موقعاً كالذي كان يجلس على رأسه. وجاءت مكاتباته لأطراف لغتهم الإنجليزية غاية في الضعف والركاكة، لدرجة أنها تضمنت أخطاءً إملائية مخجلة، ناهيك عن الصياغة التي تتضاءل أمامها قدرات وإمكانات المبتدئين. وكنتُ قد سألت نفسي: بأي لغة تحدث قوش في ضاحية "لانغلي"، أي مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية Central Intelligence Agency التي تبعد بنحو ١٥ كيلومتراً عن العاصمة واشنطن، والمعروفة اختصاراً بـ"CIA" وهو خريج أشهر جامعات السودان؟!!

• ثامناً: لا بد وأن عيون القراء ستحفظ أمام أهم الوثائق التي يحتويها هذا الكتاب، ففي الوقت الذي أصبح فيه نظام العُصبة كاثوليكيًا أكثر من البابا، على حدّ تعبير الفرنجة في ما يخص القضية الفلسطينية، تكشف عن وثيقة تتحدث عن علاقة

ومصالح متبادلة بين النظام ودولة الكيان الصهيوني الإسرائيلي!! الأمر الذي اضطرنا إلى إعادة قراءة كثير من المواقف وأحداث حدثت بين الطرفين، حاول النظام أن يظهر فيها بمظهر الضحية، وخلصنا فيها إلى أن الفريق قوش، أو جهاز الأمن برُمَّته، كان على علم بالضربات الجوية في شرق السودان، والتي طالت قافلة تحمل أسلحة مهربة لحركة حماس في قطاع غزة!

• **تاسعا:** أيضا من الوثائق التي ستزلزل الأرض تحت أقدام العُصبة ذوي البأس، وثيقة تحدّثت عن علاقة مريبة بينهم وبين السيناتور القس جون دانفورث. والمعروف أن الأخير هو عراب اتفاقية نيفاشا، أو المعروفة بـ"اتفاقية السلام الشامل"، والتي أفضت في نهايتها إلى انفصال الجنوب. كما أدت إلى تداعيات كثيرة مرئية وغير مرئية، وعليه نتوقع أن تثير هذه الوثيقة عاصفة بين الحزب الجمهوري الذي ينتمي له دانفورث، وبين الحزب الديمقراطي الحاكم حاليا. كذلك ثمة وثائق ستطرح برووس كثيرة قربانا للحقيقة، إذ تتحدّث عن علاقة مريبة بين أطراف ذات صلة بقضايا معينة وجهاز الأمن والاستخبارات، الأمر الذي نحسبه سيثير شهية الفضوليين للبحث عن ما وراء الأكمة!

• **عاشرا:** حريّ بنا القول إننا عمَدنا إلى نشر الوثائق المذكورة بحذافيرها، أي دون تدخل جراحي من قبلنا في الصياغة والأخطاء الإملائية والإنشائية المصاحبة حتى لا تُفسد قيمتها التوثيقية. بيدَ أننا حاولنا مساعدة القارئ في فك طلاسمها، أي تذييلها بتعليقات من بنات أفكارنا، وهي تمثل اجتهادنا ووجهة نظرنا التي قد تخطئ وقد تصيب بقدر سواء. علاوة على أننا استعرضنا أحداث أخرى في مسيرة العُصبة النضالية، أي في زيارة جديدة للتاريخ. ويأتي في طليعة ذلك ما سمّيناه بـ"سنام الخطأ والخطايا"، أي قضية محاولة اغتيال الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك في أديس أبابا، وذلك على إثر توفر معلومات مثيرة لنا، نحسب أنه ستشعر لها أبدان أصدقاء العُصبة قبل أعدائها. تلك قضية لا يُضعف من حيثياتها، أن المجني عليه أصبح خارج إطار السلطة، لأنها وفق ما يقوله فقهاء القانون الجنائي، لا تسقط بالتقادم. وفي سياق الموبقات الجنائية هذه نكشف للمرة الأولى عن الأسباب التي أودت بحياة شاب برئ بتهمة شاء الجاني أن يجعلها غطاء في قصة لم تعرفها دهاليز الحكم والسياسة من قبل في السودان، بل ربما منذ أن خلق الله شعوبه وقبائله ليتعارفوا! وقدّرنا أن الإشارة لهذه الجرائم متكاملة قد تعين الباحثين عن الإدانة في يوم يفر فيه المجرم من أمه وأبيه وحليفه الذي كان يأويه!

• **حادي عشر:** بالطبع نحن لا نمنّ على القراء الكرام، ولكن يجدرُ بنا القول إن هذه الوثائق ستهلكت منا زمنا ليس بالقليل، وبعضها أورثني من أمري عُسرا، ليس في سبيل التأكد من صحتها، فهذا ما لا يمكن أن يتجادل فيه اثتان أو تنتطح حوله عزان، إنما قصدنا أن نضع صورا ضوئية للوثائق. أما الوقت الطويل الذي

استغرقه العمل في تلك الوثائق، فقد قلنا إنه كان بغرض فك بعض طلاسما وتقديم ما يُعين على تسهيل قراءتها. وفي هذا الصدد يمكن القول فيما ذكرنا بتواصل النفع من التقنية، والتي قلنا إنها أصبحت خير معين للبشرية في بلواها من الأنظمة الديكتاتورية. إذ التهمت خطوط الاتصالات بيننا وبين من نثق في إضافاتهم المفيدة، مستعينين بالأصدقاء والزملاء من المبعثرين في فضاءات الدياسبورا السودانية غربة وشتاتاً ومحنة.. كذلك أصابت الحمى البريد الإلكتروني الذي كادت أن تجار خطوطه بالشكوى. واضعين في الاعتبار أن الحقائق في ثقافتنا السودانية حمالة أوجه، مع الإقرار أيضاً بأنه لا يحق لأحد أن يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، لكن الأسرار في حياتنا دائماً ما تتناسل وتتكاثر وتتفرخ حتى يصبح لها أكثر من أب، بالرغم من أن أمها واحدة لا شريك لها!